مشـــــــروع

بيـان

دولـــة قطـــر

أمـام

المؤتمر الدولي الذي تعقده اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

تحت عنوان

"دعم جنوب شرق آسيا لحقوق الشعب الفلسطيني"

كوالالمبور – ماليزيا

28–29 فبراير 2020

ترجى المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،

أود أن أتقدم باسم دولة قطر بالتقدير والعرفان لماليزيا الصديقة على استضافتها الكريمة لهذا الاجتماع الهام، الذي يأتي ضمن جهودها المتواصلة لدعم القضية الفلسطينية. كما نتوجه بالشكر للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، ونشيد بجهودها ونؤكد على دورها الذي لا غنى عنه لحشد الدعم الدولي وإبقاء قضية فلسطين محوراً للاهتمام الدولي. والشكر موصول لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة على جهودها القيّمة في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

تكمن أهمية هذا المؤتمر والاجتماعات الدولية المماثلة في أنها تُبرز الإجماع الدولي الواسع على الضرورة الملحّة للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين من جميع جوانبها على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وحشد الدعم دولياً وإقليمياً، من قبل الحكومات والمجتمع المدني، لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يعاني صعوبات مستمرة تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل النزعات السلبية المستمرة في الوقت الراهن. ولا شك أن دول منطقة جنوب شرق آسيا لها باع طويل في تقديم هذا الدعم للقضية الفلسطينية وأن تضامنها على قدر من الأهمية وجزء لا يتجزأ من التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

يستحق الشعب الفلسطيني الشقيق كل أنواع الدعم، فقد ثابر على مدى أكثر من سبعة عقود على سعيه لاستعادة حقوقه المشروعة، ولا زال الاحتلال الغاشم والنشاط الاستيطاني في الأرض المحتلة، ومحاولات ضم الأراضي بشكل غير مشروع، والإجراءات الرامية إلى تغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي. وكذلك يواجه الشعب الفلسطيني طائفة من ممارسات السلطة القائمة بالاحتلال التي تنتهك القانون الدولي، والتي تشمل استخدام العنف المفرط تجاه المدنيين، والاحتجاز التعسفي، وعرقلة حرية الحركة، ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين وهدم منازلهم واستغلال مواردهم الطبيعية، وغير ذلك من الانتهاكات التي توثقها التقارير الدولية وتشكل خرقا سافرا لقرارات الأمم المتحدة.

وفي ظل هذه الصعوبات فإن الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة آخذ بالتدهور مما يبعث على القلق، وخاصة في قطاع غزة، الذي يرزح تحت الحصار الذي تسبب في معاناة إنسانية كبيرة.

واستجابة لهذه الصعوبات، فقد قدّمت دولة قطر ولا زالت تقدّم الدعم الإنساني لصالح الإخوة الفلسطينيين، وقد تجاوز ذلك الدعم خلال العقد المنصرم مليار دولار عبر صندوق قطر للتنمية ولجنة إعمار غزة. وفي العام الماضي وجّه حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتقديم الدعم الإنساني والتنموي لصالح الشعب الفلسطيني الشقيق لمعالجة الاحتياجات العاجلة والطويلة الأمد في مجالات تشمل التعليم والإمداد بالطاقة الكهربائية وتعزيز البنى التحتية وصيانة

وإنشاء المساكن وتمويل فرص العمل. ويُضاف إلى ذلك مساهمات دولة قطر لصالح وكالة الأونروا بما في ذلك تعهدها مؤخرا بدعم أنشطة وبرامج الوكالة بمبلغ 50 مليون دولار.

السيد الرئيس،

نعيد هنا التأكيد على موقف دولة قطر المبدئي الداعم لجميع الجهود المخلصة الرامية إلى التوصل لسلام شامل وعادل ودائم وتسوية للقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة. ولا بديل عن تسوية سلمية متوافق عليها من خلال المفاوضات بين الطرفين، تقوم على المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وتحقيق حل الدولتين الذي يضمن إقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة على أساس حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني كافة، بما فيها حل عادل لمشكلة اللاجئين.

كما نجدد ختاما التزام دولة قطر المستمر بتقديم جميع أنواع الدعم السياسي والتنموي للإخوة الفلسطينيين، وتضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل حقوقه العادلة والمشروعة.

وشكراً لكم السيد الرئيس.